الفهرس

1- مفهوم المخاطر البنكية 2
2- طبيعة المخاطر 2
3- أسباب تفاقم المخاطر المصرفية..... 3
3.1- عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض..... 3
3.2- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض..... 3
4- أنواع المخاطر المصرفية..... 3
4.1- في المنظور التقليدي 3
4.1.1- مخاطر الائتمانCredit Risk 3
4.1.3- مخاطر التشغيل..... 4
4.1.4- مخاطر السوق..... 4
5- المخاطر القانونية والسياسية..... 5
6- المخاطر الإستراتيجية..... 5
4.2.1- مخاطر التعرض 5
4.2.2- *مخاطر السمعة* 5
4.2.3- مخاطر التشغيل..... 6
4.2.3- المخاطر القانونية..... 6
4.2.4- المخاطر الإستراتيجية..... 6

1- مفهوم المخاطر البنكية

ويمكن توضيح تعريف المخاطر في الاصطلاح الاقتصادي على أنها: " هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة " في حين أن المخاطر الاصطلاح المالي " هي عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي. تعرف المخاطرة من منظور مصرفي " بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و / أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه أثار سلبية، لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة ، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح "

كما تعرف " هي حالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة ". مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر متوقعة وغير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، وهنا نميز بين نوعين من الخسائر في المصارف:

- **خسائر متوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة؛
- **الخسائر غير المتوقعة** : وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة. وتنشأ المخاطر المصرفية أساساً من مصادر معينة هي:

✓ نقص التنوع؛

✓ نقص السيولة؛

✓ إرادة المصرف في التعرض للمخاطر.

إن هذه المصادر الثلاثة متصلة وتؤثر على بعضها البعض، حيث يمكن اعتبار إرادة المصارف في التعرض للمخاطر المبرر الأساسي للفوائد التي تجنيها. فكلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة ، كلما كان العائد المتوقع منه كبيرا لذلك من الممكن أن تتعرض المصارف إلى المخاطر بهدف تعظيم العائد، بناء على ما تقدم، نخلص إلى القول أنه إذا كان مفهوم المخاطرة ملازما للنشاط المصري، فإن الاهتمام الأساسي للبنوك هو كيفية تحقيق التفوق وتعظيم العوائد من خلال تقبل فكرة المخاطر.

2- طبيعة المخاطر

يجب التفريق بين المخاطر العامة والمخاطر المهنية والمخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية:

فالمخاطر العامة ترتبط بالأزمات السياسية أو الاقتصادية، أو بالاضطرابات الاجتماعية، أما المخاطر المهنية فتكمن في التغييرات المفاجئة في تغيير شروط الإنتاج، مثل نقص في المواد الأولية، تغيير حاد في الأسعار، ثورة تقنية أو إحداث إنتاج مماثل منافس بسعر اقل، أما المخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية تأتي من الحالة المالية أو الصناعية أو التجارية للمؤسسية، أو من أخلاق القائمين على المؤسسة وسمعتهم.

3- أسباب تفاقم المخاطر المصرفية

من أهم الأسباب التي أدت لتفاقم المخاطر المصرفية نجد:

3.1- عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض

حيث يجب أن يكون هناك تطابق معلوماتي بين طرفين متعاملين في مجال اقتصادي معين، حيث يقصد بالتطابق هو أن تكون المعلومات المتوفرة هي نفسها بين الطرفين، حيث يمكن أن يكون الطرفان هما المسير والمستثمر على مستوى المؤسسة الاقتصادية. مثلا، أو كذلك بين المؤسسة الاقتصادية والعميل الذي يتعامل معه وهذا ما يجب أن يتوفر أيضا لعلاقة البنك بالفرد أو المؤسسة الاقتصادية في مجال منح القروض.

3.2- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض

من العوامل المعبرة عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له من المصرف ما هو مرتبط بالعوامل الذاتية بحتة، وأخرى موضوعية قد تشكل بالنسبة للمقترض المبرر الكافي في عدم تسديد مستحقات الدين، فالمسير على مستوى المؤسسة الاقتصادية ذات المسؤولية المحدودة مثلا عادة ما يلجأ إلي التصريح بنتائج أرباح المؤسسة وبأرقام مغايرة للواقع بحيث تسمح له بتجنب الالتزام بتسديد مستحقات الدين وبغض النظر عن هذه الحالة التي قد يختبئ فيها المقترض وراء القانون فإن هناك من السلوكيات الأخرى والملاحظة على مستوى المقترض مما يجعل البعض منهم يحجم عن عملية التسديد للمستحقات التي عليه إلا إذا حقق المزايا التي كان يرغب فيها من عملية الاقتراض .

4- أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف لأنواع متعددة من المخاطر سواء بالنسبة لعملياتها أو أصولها، والتي قد تحد من قدرتها على القيام بمهامها، أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها، ومن هذه المخاطر ما يمكن للمصرف أن يؤثر فيها وتخضع لسيطرته، ومنها ما يكون ناتجا عن ظروف خارجية لا يستطيع المصرف التحكم فيها، وسنتعرض لأنواع المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة التي حدثت فيها هذه المخاطر فمنها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث المرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحديثة والتي سنبينها كما يلي:

4.1- في المنظور التقليدي

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ويمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاثة أنواع وذلك حسب متطلبات بازل 2.

4.1.1- مخاطر الائتمان Credit Risk

تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل Counter Party في الوفاء بالالتزاماته، وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية. وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها:

أ- العوامل الخارجية

- ✓ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- ✓ تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

ب– العوامل الداخلية:

- ✓ ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- ✓ عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ✓ ضعف سياسات التسعير.
- ✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

4.1.2- مخاطر السيولة Liquidity Risk

تتعرض المصارف من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولابد للمصارف أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى بنوك ومؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد. فمخاطر السيولة تنشأ عن عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها.

4.1.3- مخاطر التشغيل

فقد عرفت المخاطر التشغيلية أنها: " مخاطر الخسارة الناتجة عن نقص او عجز او فشل في الإجراءات، الأشخاص (العامل البشري)، الأنظمة أو خسائر ناتجة عن أحداث خارجية "ومن بين الطرق المتبعة للحد من الاثار السلبية للمخاطر نجد إجراءات التدقيق الداخلي".

4.1.4- مخاطر السوق

وهي تلك المخاطر التي تصاحب كل التغيرات في ظروف السوق كالتذبذب في معدلات الفائدة، الأسعار ومعدلات الصرف، وتشمل ما يلي:

- **مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk**: إن مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير بالعملة الصعبة ، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط، وأن المؤسسة تكون عرضة التقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر الذي يؤثر على المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن المصرف يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، و من ثم ينخفض الناتج المصرفي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة.

مثال:

إذا استثمر المستثمر مبلغًا ما بسعر فائدة ثابت للسند بالسعر السائد، والذي يقدم له سعر كوبون بنسبة 5 ٪، وإذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك إلى 6 ٪، فإن سعر السند سينخفض. وذلك لأن السند يقدم معدل 5٪ بينما يعرض السوق معدل عائد بنسبة

6٪، وبالتالي إذا أراد المستثمر بيع هذا السند في السوق، فإن المشتري سيقدم له مبلغًا أقل مقابل السند. هذا السند منخفض العائد مقارنة بالسوق. من خلال القيام بذلك، سيحاول المستثمر الجديد كسب عائد مماثل للسوق حيث أن المبلغ المستثمر أقل.

- **مخاطر التسعير Price Risk**: تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، إضافة الى عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير مثل الظروف الاقتصادية.

5- المخاطر القانونية والسياسية

يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.

6- المخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنك ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك ، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل .

4.2- المخاطر المصرفية الالكترونية

يمكن تقسيم المخاطر المصرفية الالكترونية التي تتعرض لها المصارف التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تقديم مختلف عملياتها إلى ما يلي:

4.2.1- مخاطر التعرض

وهي المخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الإلكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات.

4.2.2- *مخاطر السمعة*

وتنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسارة كبيرة للعملاء أو الأموال ، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع والجهات الأخرى ، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه ، وبشكل عام فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح المصرف في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يوجهها المصرف ، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة الصرف أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة ، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات

الداخلية أو الخارجية على نظام الصرف في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات المصرف ،كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل . "

4.2.3- **مخاطر التشغيل**

المخاطر التشغيلية لها مصادر متعددة ، فهناك ما يرتبط بحقيقة أن الكثير من المصارف يعتمد على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات المصارف الإلكترونية ، بحيث ترتبط أنظمتها بأنظمة هذا الطرف الثالث وهكذا فإن المصارف يمكن أن تتعرض إلى أخطاء ، على صعيد تشغيل العمليات ، في حال كانت أنظمة المصارف الإلكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب، من هنا يتعين على أن تتأكد من أن هذه المعطيات ليتم مراقبتها والتحكم بها بشكل ملائم ،كما يتعين على السلطات الرقابية تقييم مدى القدرة المتواصلة لإدارة المصرف على تحقيق ذلك.

4.2.3- **المخاطر القانونية**

تقع المخاطر القانونية في حالة انتهاك القوانين و – القواعد والضوابط المقررة من قبل السلطات ، أو قد تقع من جراء عدم التحديد الواضح للحقوق الالتزامات القانونية الناتجة عن التعاملات المصرفية الإلكترونية، النقص في متطلبات الإفصاح المرتبطة في ذلك ،كما تأتي المخاطر القانونية نتيجة الإخفاق في توفير السرية المطلوبة لمعاملات العملاء أو نتيجة الاستخدام الغير سليم للمعلومات و البيانات ، ويعزز هذه المخاطر النقص في التشريعات المصرفية المتعلقة بالتعاقدات للعمليات الإلكترونية و الأدوات القانونية لضبط تنفيذ هذه التعاقدات و التعاملات.

4.2.4- **المخاطر الإستراتيجية**

إن العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبونها، ولا شك في أن التطورات السريعة في التكنولوجيا ، وازدياد حدة التنافس بين المصارف ذاتها وبين المؤسسات غير المصرفية قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجية العمليات المصرفية الالكترونية.